

الجهود الوطنية لتعزيز الحق في الغذاء
بمناسبة يوم الأغذية العالمي
16 أكتوبر 2023

-

1- يحتفل العالم ببيوم الأغذية العالمي في السادس عشر من أكتوبر من كل عام. والحق في الغذاء الكاف معترف به في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كأحد العناصر المكونة للحق في مستوى معيشى مناسب. ويتضمن الحق في الغذاء الحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع عن طريق تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية، وتأمين توزيع الأغذية المتوفرة.

2- ويواجه ضمان الأمن الغذائي على المستوى العالمي تحديات عديدة منها الزيادة المستمرة في أعداد سكان العالم بمعدلات سريعة، والتغيرات المناخية، وتوفير المياه اللازمة للزراعة باعتبار أن إنتاج الغذاء هو المحور الأكبر للاستخدامات المائية عالمياً. وتشير التوقعات إلى أنه من المنتظر ارتفاع معدلات الحاجة إلى الغذاء بنسبة 60% بحلول عام 2050، حيث بات واضحاً أنه لا انفصام بين تحديات توفر المياه من جانب والأمن الغذائي من جانب آخر.

3- وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير لتسليط الضوء على أبرز الجهود الوطنية في مجال ضمان الأمن الغذائي واستدامته، عبر التوسع في زيادة الرقعة الزراعية واستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للزراعة، وتوفير الغذاء ودعمه للفئات الأكثر احتياجاً، وتطوير المجمعات الإستهلاكية، ونشر المنافذ التموينية الثابتة والمتحركة.

الحماية الدستورية والتشريعية للحق في الغذاء في مصر:

4- وضع الدستور المصري الصادر عام 2014 في المادة 79 الحق في الغذاء والحقوق المرتبطة به موضع عنايته، وهي المرة الأولى التي يحظى بها الحق في الغذاء بمادة دستورية مستقلة، فنص الدستور ابتداءً على حق كل مواطن في غذاء صحي وكاف، وألزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، وكفالة السيادة الغذائية بشكل مستدام، وضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية ليس فقط لضمان إنفاذ هذا الحق بين المواطنين بل أيضاً للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ونص الدستور في المادة 29 على أن الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وألزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. وتم إصدار تشريعات بشأن استصلاح أراض جديدة ومنع التعدي على الأراضي الزراعية، وإنشاء مراكز الخدمات الإرشادية والتدريبية، وإنشاء صندوق التكافل الزراعي لتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية

وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وصدرت أيضاً مجموعة من التشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي، أهمها القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة لسلامة الغذاء وقانون حماية المستهلك.

الإطار الإستراتيجي للأمن الغذائي والحق في الغذاء في مصر:

5- تتضمن استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" عدة أهداف ذات صلة مباشرة بتعزيز الحق في الغذاء وأهمها زيادة الرقعة الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الإستراتيجية، وحماية الأراضي الزراعية، وتطوير التكنولوجيا الزراعية، وإنشاء تجمعات للصناعات الزراعية، ومراعاة البعد البيئي والتوجه نحو الزراعة المستدامة، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.

6- وحددت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (سبتمبر 2021-سبتمبر 2026) نقاط القوة والفرص اتصالاً بالحق في الغذاء، ووضعت الإستراتيجية عدداً من النتائج المستهدفة لتعزيز هذا الحق، من بينها توفير احتياطي من السلع الإستراتيجية، ودعم منظومة الخبز في كافة محافظات الجمهورية من خلال تحسين البنية المعلوماتية، وتعزيز منظومة بطاقات التموين، وضمان استدامة تدفق السلع التموينية من خلال التوسع في شبكة التوزيع المنظمة لتلك السلع، وتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية، وتنمية الابتكارات والبحث العلمي وزيادة وعي المزارعين، والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وخفض التبعيات على الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، وخفض معدلات الفاقد من الغذاء، وتعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لضمان سلامة وجودة منتجات الغذاء المحلي والمستورد.

الجهود الوطنية لتطوير القطاع الزراعي:

7- أولت الحكومة المصرية اهتماماً بالغاً بقطاع الزراعة منذ عام 2014 بغرض تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وزادت الاستثمارات الحكومية الموجهة للقطاع الزراعي في السنوات الأخيرة. وشهدت السنوات التسع الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى في إطار حرص الدولة على زيادة مساحة الرقعة الزرعية عن طريق التوسع الأفقي. وتتمثل أبرز المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة من (2014-2023) في مشروع الدلتا الجديدة، والمشروع القومي لاستصلاح مليون ونصف مليون فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء، ومشروع تنمية بحيرة ناصر لزراعة حوالي مليون فدان.

8- وحرصت الدولة خلال الفترة من (2014-2023) على تعزيز التوسع الرأسي للمحاصيل الزراعية ذات القيمة الاستراتيجية من خلال الأصناف المحسنة التي وصلت لأكثر من 150 صنف، والتوسع في

التقاوى المعتمدة، وتدعيم الإرشاد الزراعى، والمشروع القومى للصبوب الزراعية، وتقديم القروض الميسرة للمزارعين، والزراعات التعاقدية، فضلاً عن برامج تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسلمكية.

9- وقد أثمرت هذه الجهود عن زيادة المساحة الزراعية المستصلحة بمقدار 1.7 مليون فدان منذ عام 2014. ومن المستهدف استصلاح 2.1 مليون فدان بحلول عام 2025 بتكلفة إجمالية مقدارها 46 مليار جنيه خلال الفترة من (2014-2023).

الجهود الوطنية لدعم وتوفير الغذاء للفئات الأكثر احتياجاً:

10- تولى الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بتوفير السلع الغذائية والاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتعتمد في هذا على البطاقات التموينية التى تُعد أحد أهم أنواع الدعم الحكومى المقدم إلى المواطنين. وتسعى الدولة المصرية إلى تعزيز الأمن الغذائى باعتباره أحد الأبعاد الرئيسية للأمن القومى، وتبذل جهوداً حثيثة لتلبية احتياجات المواطنين من مختلف أنواع السلع، وخاصة الاستراتيجية منها. وفى السياق ذاته، تعمل الدولة على وضع مجموعة من البرامج الاقتصادية بهدف سد الفجوة بين الطلب على السلع والمعروض بما يحقق الاكتفاء الذاتى، حيث وضعت خطة استراتيجية تتضمن خمسة برامج أساسية لدعم قطاع التموين والتجارة الداخلية من خلال التوسع فى المناطق اللوجستية وسلاسل الإمداد، ودعم السلع الأساسية وضبط الأسواق وحماية المستهلك.

11- وتبلغ قيمة دعم الخبز والسلع التموينية 127.7 مليار جنيه فى موازنة 2024/2023، فى مقابل 31.9 مليار جنيه قبل عام 2014. وبلغ عدد المستفيدين من دعم السلع التموينية 63.3 مليون مستفيد بموازنة العام المالى 2023/2022. كما بلغ إجمالى المستفيدين من منظومة دعم الخبز 71 مليون مستفيد بموازنة العام المالى 2023/2022. وتوفر الحكومة دعماً لرغيف الخبز يصل إلى 91.6 مليار جنيه بموازنة العام المالى 2024/2023 بنسبة تصل إلى 71.7% من إجمالى الدعم السلعى بالموازنة المعدلة لنفس العام.

12- ولمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19، قامت الحكومة بتقديم 5.4 مليار جنيه دعم نقدي وغذائى وعلاجى للأسر المتضررة من انتشار الوباء، وذلك على مدار عامين بدءاً من مارس 2020 وحتى يونيو 2022، واستفاد من هذا الدعم نحو 21 مليون فرد.

13- وشدنت الحكومة برنامج "الألف يوم الأولى من حياة الطفل"؛ حيث تم ضمن هذا البرنامج تمويل 71000 سيدة حامل للمرة الأولى أو لديها طفل واحد لمدتها بنقاط إضافية، تصل قيمتها النقدية إلى 120 جنيه شهرياً، تضاف إلى بطاقة الدعم الغذائى، لتوفير مواد غذائية مختارة لتحسين تغذية الأم والطفل شهرياً بإجمالى تكلفة 100.8 مليون جنيه مصرى.

14- وأطلقت الحكومة أيضاً برنامج التغذية المدرسية؛ وهو أحد البرامج التي يستفيد منها 5.72 مليون تلميذ سنوياً تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 160 بتاريخ 2021/9/15. تطوير المجمعات الاستهلاكية والبقالات التموينية:

15- واصلت الدولة جهودها لتطوير المجمعات الاستهلاكية فتم تطوير ورفع كفاءة 574 فرعاً خلال الفترة (2020-2022)، بتكلفة 335.4 مليون جنيه، لتوفير كافة السلع الغذائية بأسعار مناسبة. ويتواصل العمل في مشروع تطوير المكاتب التموينية لتصبح مراكز خدمة متطورة خلال الفترة من (2019-2024) بتكلفة بلغت 593.7 مليون جنيه حتى عام 2023، طور خلالها 378 مكتب تموين. 16- وفيما يتعلق بالمنافذ التموينية؛ فقد عملت الدولة على زيادة عدد المنافذ التموينية الثابتة والمتنقلة على مستوى المحافظات، خاصة بالمناطق الأكثر احتياجاً، وذلك لتلبية احتياجات المواطنين من جميع السلع الغذائية بأسعار مناسبة. كما أطلقت الدولة مشروع "جمعياتي" في عام 2016 بهدف زيادة شبكة التوزيع أو المنافذ الثابتة، وإتاحة السلع التموينية والحرّة لكل المواطنين، وقد بلغ عددها 8065 حتى عام 2023 بتكلفة إجمالية 1.2 مليار جنيه.

الجهود المصرية على المستوى الدولي والإقليمي:

17- تحرص مصر على المشاركة الفاعلة في الإطار متعدد الأطراف إقليمياً ودولياً لضمان الأمن الغذائي. فعلى المستوى الإقليمي، انخرطت مصر في صياغة موقف أفريقي موحد خلال قمة نظم الغذاء ٢٠٢١ يعكس أولويات شعوب القارة، وخصوصية تحدياتها ذات الصلة بالأمن الغذائي، ونعترزم استمرار العمل مع أشقائنا الأفارقة لمواجهة هذه التحديات سعياً للإسراع في تنفيذ "أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣".

18- ودولياً، شكلت استضافة مصر لمؤتمر الدول الأطراف للأمم المتحدة للتغيرات المناخية (COP27) عام 2022 فرصة لحفز جهود المجتمع الدولي لزيادة وتسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالمناخ والحلول التي تتناول قضايا ندرة المياه والطاقة والنظم الغذائية مع دعم قدرة صغار المزارعين على تحمل الخسائر والأضرار والصمود في مواجهة هذه التغيرات وخاصة المرأة والشباب. وانطلاقاً من أهمية هذه القضايا، اعتمد المؤتمر في ختام أعماله حزمة من القرارات الهامة خصص أحدها (3/CP.27) لتناول تأثير التغير المناخي على الزراعة والأمن الغذائي.

19- وإيماناً منها بأهمية الزراعة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني، انضمت مصر إلى قائمة الدول الراحية للقرار الصادر مؤخراً عن مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين التي عقدت في جنيف (11 سبتمبر-13 أكتوبر 2023) بهدف تسريع تنفيذ الإعلان الأممي الخاص بحقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية.

20- وعلى المستوى الوطني، دشنت مصر حوارًا وطنيًا شاملاً منذ ديسمبر ٢٠٢٠ ضم كافة المؤسسات الحكومية المعنية، وممثلي القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني أسفر عن التوافق على وثيقة وطنية للتحويل إلى نظام غذائي صحي ومستدام. كما انضمت مصر إلى تحالف "التغذية المدرسية" اقتناعاً منها بأهمية توفير غذاء صحي للطالبات والطلاب وبمحورية مساهمة الشراكات الدولية في تحقيق هذا الهدف حيث باتت مصر إحدى أكبر الدول تنفيذاً لهذا البرنامج في المنطقة.
